



وزارة شؤون المرأة

"اليوم العالمي للمرأة: المرأة الفلسطينية عشية الثامن من آذار"

الأسيرات الفلسطينيات: الواقع، الانتهاكات، والتحديات عشية الثامن من آذار 2026.

الثامن من آذار 2026

في الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، نقف بإجلال أمام صمود المرأة الفلسطينية في كافة أماكن وجودها، وفي القلب منهن الأسيرات الفلسطينيات القابعات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، اللواتي يتعرضن لانتهاكات جسيمة تصاعدت منذ السابع من أكتوبر، في سياق العدوان الواسع على شعبنا الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية. إن ما تتعرض له الأسيرات يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان ولأحكام القانون الدولي الإنساني. فاستناداً إلى إفادات وشهادات لأسيرات محررات، وما وثقته المؤسسات المختصة، تظهر ممارسات قمعية وسوء معاملة تشمل العزل، الضرب، الحرمان من التواصل مع العائلة والمحامين، إضافة إلى شهادات مقلقة حول التحرش الجنسي والاعتصاب والاعتداءات التي تمس الكرامة الإنسانية،

وتواجه الأسيرات من قطاع غزة ظروفاً أكثر تعقيداً، في ظل عدم الإفصاح الكامل عن أماكن احتجاز بعضهن، وتقييد الزيارات، بما في ذلك زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأمر الذي يعمق المخاوف بشأن سلامتهن الجسدية والنفسية.

ويعد اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة القرار ECOSOC L.28 بشأن وضع المرأة الفلسطينية، خطوة أممية مهمة تعزز المطالبة بحمايتهن، وتسلب الضوء على الانتهاكات الواقعة بحق النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد عملت الوزارة على إدراج محور خاص بالأسيرات ضمن الجيل الثالث من خطة المرأة والسلام والأمن، بما يعزز الحماية والمساءلة الدولية عن الاعتقال التعسفي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والإخفاء القسري.

كما أطلقت الوزارة نافذة "عنف الاحتلال" ضمن المرصد الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعي، لتوثيق الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات، وفق منهجيات قانونية تتماشى مع القانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي واتفاقيات جنيف، وإحالة الملفات إلى آليات الأمم المتحدة المختصة.

وفي هذا اليوم، نجدد التزامنا بمواصلة العمل مع شركائنا الوطنيين والدوليين لحماية حقوق النساء الفلسطينيات، وفي مقدمتهن الأسيرات، وضمان إدراج قضيتهم في كافة المحافل الدولية ذات الصلة. إن حماية الأسيرات الفلسطينيات ليست قضية إنسانية فحسب، بل هي التزام قانوني وأخلاقي يقع على عاتق المجتمع الدولي.

أ.منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

## الأسيرات الفلسطينيات: الواقع، الانتهاكات، والتحديات عشية الثامن من أذار 2026

بحسب بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بلغ عدد الاعتقالات منذ 7 أكتوبر 2023 نحو 20 ألف شخص في الضفة الغربية بما فيها القدس حتى 7 أكتوبر 2025، من بينهم نحو 595 امرأة. أما في قطاع غزة، فلا تتوفر بيانات دقيقة بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة الاخفاء القسري بحق الاسيرات المعتقلات، ما يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني ويزيد من هشاشة وضعهن، ويحول دون متابعتهم قانونياً أو صحياً، كما يفاقم معاناة عائلاتهن ويمنع أي رقابة مستقلة على ظروف احتجازهن، ما يثير المخاوف بشأن سلامتهن الجسدية والنفسية.

حتى 7 أكتوبر 2025، لا يزال في سجون الاحتلال نحو أكثر من 11,100 أسير، من بينهم 53 أسيرة، اثنتان منهن من قطاع غزة. يعيشن واقعاً مأساوياً في ظل سياسات اعتقال قاسية وممارسات تنكيلية، تشمل: العزل الانفرادي، سوء المعاملة، الحرمان من الزيارات والتواصل مع الأسرة، التحقيق المطول، والاحتجاز دون محاكمة في بعض الحالات، ما يشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان.

### الإهمال الطبي وانتهاك الحقوق الصحية

تعاني الأسيرات من إهمال طبي ممنهج ومستمر، يشمل حرمانهن من الرعاية الطبية اللازمة رغم إصابتهم بأمراض مزمنة أو إصابات أثناء الاعتقال، كما يُمنع من الحصول على الأدوية الأساسية ويواجهن تأخيراً طويلاً في العلاج، ما يؤدي إلى تفاقم وضعهن الصحي بشكل كبير.

من بين الحالات البارزة، أسيرة واحدة على الأقل حامل وأم لطفلتين تواجه صعوبات كبيرة بسبب نقص الرعاية الصحية، بما في ذلك الفحوصات الطبية والعلاج الضروري لضمان صحة الأم وسلامة الجنين. ويضاف إلى ذلك نقص الغذاء المناسب والاحتياجات الأساسية، ما يزيد من مخاطرها الصحية والنفسية والجسدية داخل السجون.

### الظروف المعيشية القاسية والتجويع

تعيش الأسيرات في زنانات مكتظة، مع نقص في الطعام والملابس، وظروف النظافة السيئة، ما يمثل انتهاكاً صارخاً لأدنى مقومات العيش، ويضاعف من الضغوط النفسية والجسدية على النساء والأمهات بشكل خاص. حالات بارزة للأسيرات الأمهات:

- حنين جابر من طولكرم، أم لشهيدين.

• أسيرة من قلقيلية تعاني من مرض السرطان.

• شقيقتان معتقلتان وأمّهات، إيمان و أفنان زهور من الخليل.

• أم وابنتها معتقلتان معاً من نابلس، دلال الحلبي وابنتها إسلام.

• الأسيرة آية الخطيب المعتقلة منذ ما قبل 7 أكتوبر 2023 .

تشير هذه المعطيات إلى أن وضع الأسيرات في سجون الاحتلال يجمع بين كافة أشكال الانتهاكات الجسدية، النفسية، والصحية، ويمثل انتهاكاً مستمراً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك:

• اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

• القوانين الدولية الخاصة بحقوق المرأة، لا سيما ما يتعلق بالحماية من الاعتقال التعسفي، وحماية الأمهات والأطفال.

• أجندة المرأة والسلام والأمن (1325)، التي تؤكد ضرورة حماية النساء في النزاعات، وضمان وصولهن إلى الخدمات الأساسية والرعاية الصحية، وإشراكهن في عمليات الرصد والتوثيق والسياسات الوقائية.

الانتهاكات الجسدية بحق النساء الفلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي

تواجه الأسيرات جرائم ممنهجة ومنظمة داخل سجون الاحتلال ومراكز التحقيق، وتصاعدت هذه الجرائم بشكل أكبر وأخطر عقب حرب الإبادة التي شكلت مرحلة دموية جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وفي هذا المحور نلقي الضوء على أوجه هذه

ظروف اعتقال الأسيرات الفلسطينيات القاسية

تعمّدت إدارة السجون الإسرائيلية اتخاذ إجراءات عقابية إضافية تضاعف من الضغط عليهم وتعمّق من معاناتهم. وتشمل هذه الظروف الاكتظاظ الشديد داخل الغرف والأقسام، بما يؤدي إلى انعدام الخصوصية وتدهور الصحة العامة وارتفاع احتمالات انتشار الأمراض المعدية، في ظل تراجع واضح في مستوى الرعاية الصحية والنظافة، وتشير شهادات كثير من الأسيرات المحررات إلى أن المساحات المتاحة للنوم أو الحركة باتت محدودة للغاية، الأمر الذي فاقم الأعباء النفسية والجسدية عليهم. كما تُبقي سلطات الاحتلال السجون في حالة إغلاق مستمر، مع تهوية سيئة تؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة والرطوبة، ما يشكّل خطراً مضاعفاً على حياة الأسيرات، خاصة اللواتي يعانين من أمراض مزمنة أو إصابات ناجمة عن التعذيب وسوء المعاملة.

ومن أوجه المعاناة كذلك، حرمان الأسيرات - منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر - من الحصول على غذاء كافٍ ولائق.

### التعذيب وسوء المعاملة أثناء التحقيق أو الاحتجاز

تُظهر شهادات الأسيرات المحررات، إلى جانب التقارير الصادرة عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير، أن الأسيرات الفلسطينيات يتعرضن في سجون الاحتلال الإسرائيلي لانتهاكات جسيمة تشمل مختلف أشكال التعذيب الجسدي والنفسي. تبدأ هذه المعاناة منذ اللحظات الأولى للاعتقال، حيث تتعرض كثيرات منهن للضرب المبرح على أيدي الجنود في أماكن اعتقال مختلفة، ما يؤدي إلى إصابات وجروح في أنحاء متعددة من الجسد. وفي حالات معينة يُستخدم السلاح نفسه في الاعتداء، كضرب الأسيرات بمؤخرة البنادق، الأمر الذي يتسبب في تمزق ملابسهن وكشف أجزاء من أجسادهن بطريقة مُهينة، مع تقييد الأيدي وتعصيب الأعين والرؤوس، في انتهاك صارخ لكرامتهن وحقوقهن الإنسانية الأساسية.

### التحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب والاعتداء

وتشكّل هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً لجملة من الاتفاقيات والقواعد الدولية التي تحظر التعذيب والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993)، واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات النزاع المسلح، بما يؤكد مسؤولية الاحتلال القانونية عن هذه الجرائم ووجوب محاسبته عليها.

### حرمان الاسيرات من الرعاية الصحية

تواجه الأسيرات الفلسطينيات، ولا سيما المصابات أثناء الاعتقال أو اللواتي يعانين من أمراض مزمنة، سياسة إهمال طبي متعمد في سجون الاحتلال، خصوصاً في سجن الدامون. هذا الإهمال ليس حالة عرضية، بل جزء من نهج يقوم على الإذلال و«الإماتة البطيئة»، ويُضاف إلى منظومة الانتهاكات الأخرى المرتكبة بحقهن، وتقارير هيئة شؤون الأسرى لعام 2018 أكدت أن هذا النمط من الانتهاكات كان قائماً قبل العدوان الحالي، ثم تصاعد بصورة حادة بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

تتجلى هذه السياسة في صور متعددة، من بينها التأجيل المتكرر لإجراء العمليات الجراحية والتباطؤ في التعامل مع الحالات الطارئة، وحرمان الأسيرات من الأدوية اللازمة والاكتفاء بمسكنات للألم فقط، ما يهدد حياة المريضات، خاصة المصابات بأمراض مزمنة، بل جرى توثيق حالات تم فيها تقديم أدوية منتهية الصلاحية لهن. ولا تتوفر في السجون أطر طبية متخصصة في مجالات ضرورية مثل طب العيون والأسنان والأنف والأذن والحنجرة وأمراض النساء والتوليد، وهو ما يفاقم معاناة الأسيرات اللواتي يحتجن إلى رعاية خاصة، بما في ذلك الحوامل وكبيرات السن والمصابات بأمراض مزمنة، إضافة إلى غياب أطباء متواجدين على مدار الساعة للتعامل مع الطوارئ.

وما عليه من سياسات واجراءات اسرائيلية مثل سياسة العزل الانفرادي كأسلوب قمعي ممنهج، وسياسات الحبس المنزلي، ناهيك عن معاناة الأسيرات الحوامل في سجون الاحتلال الإسرائيلي وتعد معاناة الأسيرات المحررات القاصرات معاناة مضاعفة جريمة الإخفاء القسري للأسيرات من قطاع غزة ومصيرهن المجهول

تعمل وزارة شؤون المرأة وشركائها على مايلي :-

1. الدعوة العاجلة إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية مستقلة ومحايدة، بتفويض واضح ومحدد زمنياً، للتحقيق في اوضاع الاسيرات الفلسطينيات، بما يشمل مزاعم التعذيب وسوء المعاملة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان نشر نتائج التحقيق ومساءلة المسؤولين وفق القانون الدولي.
2. مطالبة اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالاضطلاع الكامل بمسؤولياتها بموجب اتفاقيات جنيف، وضمان الوصول الفوري وغير المقيد إلى جميع اماكن احتجاز الاسيرات، والافصاح عن اوضاعهن الصحية والقانونية، وتمكينهن من التواصل مع عائلاتهن ومحامين دون قيود.

3. تفعيل اليات الامم المتحدة المختصة، بما في ذلك المقررين الخاصين وفريق الاعتقال التعسفي ولجنة مناهضة التعذيب وفريق الاختفاء القسري، لإجراء زيارات ميدانية والتحقق من الانتهاكات المبلغ عنها، وضمان ادراج ملف الاسيرات ضمن التقارير الدورية ذات الصلة.
4. اعتبار حماية الاسيرات جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ قرار مجلس الامن 1325 واجنده المرأة والسلام والامن، والتأكيد على ان اي انتهاك بحقهن يشكل اخلافاً بالالتزامات الدولية المتعلقة بحماية النساء في النزاعات المسلحة.
5. إلزام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والاخلاقية لضمان وقف الانتهاكات فوراً، وتأمين الحماية الدولية للأسيرات، وربط اي تعاون او مساءلة مستقبلية بمدى الالتزام بالقانون الدولي الانساني وحقوق الانسان.